قضايا سياسية

اسم المقال: الحلف الأطلسي ومستقبل التوازن العالمي : الشرق الأوسط إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. عباس سعدون رفعت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1382
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحلف الأطلسي ومستقبل التوازن العالمي: الشرق الأوسط إنموذجا[▽]

NATO and the future of global balance: the Middle East as a model

أ.م. د. عباس سعدون رفعت[*]

Dr.. Abbas Saadoun Refaat

الملخص:

يعد الحلف الأطلسي واحدا من الاحلاف المهمة في النظام السياسي الدولي، ويهدف إلى حصول اعضاءه على مكانة افضل في النظام الدولي، من خلال تجميع وتنظيم قدرات اعضاءه، لقد طور الحلف إستراتيجيات للتوسع، في العضوية والادوار، بما يمكنه من تنفيذ غاياته عالميا، الا ان النظام الدولي اتجه نحو حصول تغيرات مهمة على علاقات القوة فيه، وهو ما يجعل الحلف امام اختبار حقيقي في اعادة الانتشار واعادة تهيئة نفسه لمهام التعامل مع التحولات المحتملة في النظام الدولي، وبضمنه استثمار الشرق الأوسط لتعزيز حضوره عالميا، وهو ما يركز عليه البحث.

الكلمات المفتاحية: التوازن، الحلف الأطلسي، الشرق الأوسط

Abstract:

The Atlantic Alliance and one of the important alliances in the international political system, and aims to get its members on the status of the best in the international system, by grouping and organizing its members capabilities, the alliance has developed strategies for expansion in membership and roles, so that it could implement the objectives globally, but the system international turned to for significant changes to force a new relationship, which is what makes the alliance before the real test in the redeployment and re-create the same tasks to deal with potential shifts in the international system, and

[▽]تاريخ الاستلام : 14 /2022/7 ، تاريخ القبول : 25/ 8/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

[*] كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين dr.abas@nahrainuniv.edu.iq

inclusive of the Middle East investment to enhance the global presence, which is the focus of research.

Keywords: balance, NATO, the Middle East

المقدمة:

يثير موضوع الحلف الأطلسي العديد من المدخلات للنقاش، اولها متعلق بأسباب وجوده، واستمراره في المجتمع الدولي رغم ان ظروف ما بعد العام 1991، والمتعلقة بحدوث تغيرات على مستوى النظام الدولي، اصبحت تتقاطع مع الأسباب الموجبة لتأسيس الحلف في عام 1949 والمتضمنة الاستعداد للحرب الباردة. كما يطرح الحلف مسالة أخرى مهمة الا وهي ان العالم لم يتغير عما كانت عليه البيئة في سنة التأسيس، وانما اصبح بعض الاعضاء يمارس سياساته بعيدا نسبيا عن الحلف، واهمها الولايات المتحدة، كما ان عوامل القوة عالميا اصبحت في جزء مهم منها لا تتعلق بالأسباب والانشطة العسكرية انما تتعامل مع المسببات والعوامل والقضايا المعلوماتية والتكنولوجية، ومن ثم سيكون النظام الدولي في السنين القليلة القادمة محكوم بتفاعلات لا يطغى عليها الصبغة العسكرية.

وطالما ان الحلف يمثل مشروع غربي اكثر مما هو ارادة سياسية بين دول ارتأت الاتفاق على تأسيس حلف يضمها، فهو امر يقود الى البحث في مدى تلائم الحلف مع صيغ انتشار القوة عالميا في الاعوام القادمة، وسيكون التركيز هنا على مسالة مهمة الا وهي علاقة الحلف بالشرق

الأوسط، كون الاخيرة تتميز ببيئة إستراتيجية سيستخدمها الحلف للانتشار عالميا، أي بوصفها ميدان للتفاعلات وسهولة الانفتاح الإستراتيجي على المجالات العالمية في اسيا وافريقيا.

اهمية الدراسة والهدف منها:

تتناول الدراسة بالتحليل مسالة في غاية الاهمية الا وهي مكانة وادوار الحلف الأطلسي عالميا، وما يمكن ان يفعله الحلف في الشرق الأوسط استنادا إلى الاهمية التي يتطبع بها الشرق الأوسط عالميا، وما يمكن ان يقدمه للحلف من دعم لأداء مهامه في ضبط وتوجيه التوازن العالمي ليكون النظام الدولي ككل ملائما للدول الاعضاء في الحلف. وهذه النقطة يعد تناولها مهما في الحسابات السياسية والاكاديمية لأنها تعطي لنا تصور عن حركة القوة والتحالفات المحتملة، وخاصة ان بعضها سيكون في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم سيكون هناك إستراتيجيات عالمية لا تعف المنطقة من نتائجها، والتزاماتها، لأنها تتوخى احداث تأثيرات عالمية لأفعالها، والحديث هنا عن قوى عالمية بحكم القوى الاعضاء في حلف الأطلسي.

اما اهداف هذه الدراسة فإنها تتحدد بالاتي:

1-البحث عن الأسباب التي دفعت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي إلى ابقاء الحلف (بعد زوال أسباب نشؤه) بل والتوسع في اسناد المهام له

2-البحث في مكانة الحلف الراهنة في علاقات القوى عالميا

3-البحث في واقع منطقة الشرق الأوسط، وأسباب الاضطراب الذي يسودها، ومدى تأثيره على التوازن الدولي

4-البحث في الدوافع التي جعلت الحلف الأطلسي يتجه إلى البحث عن توسيع لأدواره في المنطقة العربية بعد العام 2004

5-استشراف منظور العرب في الادوار الممكنة للحلف في المنطقة، فيما يتعلق بمتغيري حفظ الأمن والاستقرار، وادارة التوازنات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية

6-البحث في مدى علاقة قدرة الحلف على ضبط التحول في ميزان القوى العالمي.

وسيكون تركيز الدراسة على مدى زمني يغطي المدة التالية على عام 2001 وصولا إلى العام 2030، كونه زمن من المتوقع ان تظهر فيه بعض التحولات الإستراتيجية الكبرى في النظام الدولي واهمها بروز الصين عالميا، وتراجع كبير في قدرات الولايات المتحدة قياسا على القدرات العالمية.

الاشكالية والاسئلة البحثية:

ان الدراسة تركز على البحث عن علاجات لمشكلة مفادها:

ان التوازن العالمي يتجه إلى التحول بعيدا عن أوروبا والمحيط الأطلسي، وهو ما يطرح الحاجة إلى اجراءات أطلسية فاعلة في الانتشار والتوسع في الادوار الإستراتيجية بما يحفظ للقوى الأطلسية مركزيتها عالميا، ومن ثم فان الدراسة تطرح الحاجة إلى الاجابة عن تساؤل مفاده : ما مدى اهمية الشرق الأوسط لحلف الأطلسي في اداء ادواره في صياغة توازن عالمي ملائم للقوى الأطلسية؟

هذه المشكلة البحثية تطرح الحاجة للإجابة عن بعض الاسئلة وهي:

لماذا تأسس حلف الأطلسي؟ ولماذا استمر وجوده رغم انتهاء المسببات التي دعت إلى التأسيس؟ وهل بقاء الحلف بصيغته الراهنة يتفق وقدرة الاعضاء فيه على اداء مهام قيادية في النظام الدولي؟

كيف تطورت الاحداث في الشرق الأوسط منذ العام 2001؟ وهل ان التطورات في الشرق الأوسط مرهونة بعوامل داخلية ام انها مرتبطة بعوامل خارجية ودولية تحديدا؟

وهل ان الدول الأطلسية متفقة على طريقة موحدة للتعامل مع الشرق الأوسط؟ ام ان هناك خلافات بشان طريقة ادارة التفاعلات والتوازنات فيها؟

ما هو المتصور من ادوار الحلف في الشرق الأوسط خلال الاعوام القليلة القادمة؟ وكيف سينعكس على اداء الحلف لأدواره عالميا، وعلى مكانة اعضاءه في التوازن العالمي؟

الفرضية:

ان المشكلة في اعلاه تطرح الحاجة إلى اعتماد مضمون فرضية مفادها:

ان بحث الحلف عن ضمان لموقع افضل في التوازنات الدولية، يدفعه إلى المشاركة أو ربما الانفراد بترتيب الاحداث العالمية واهمها ضمان ترتيب اوضاع الشرق الأوسط بما يحقق مكانة افضل للقوى الغربية في النظام الدولي.

وهنا، سيتم البحث فيما يراه الحلف ملائما له من زاوية الأمن ومن زاوية التوازن، جراء وجوده في الشرق الأوسط، وجراء محاولته التأثير على رسم خرائط المنطقة.

المنهجية:

وانطلاقا من المشكلة والفرضية في اعلاه، سيتم اعتماد المنهج الوصفي.

أولاً_ الحلف الأطلسي والتوازن الدولي

يعد حلف الأطلسي واحد من اهم الاحلاف التي ظهرت في القرن العشرين وما زال مستمرا إلى يومنا هذا، وتحليل أسباب ظهور هذا الحلف يبين انه ظهر لدواعي متعلقة بمصالح القوى الغربية عموما (الولايات المتحدة والدول الأوروبية)، فهذه الدول رأت في اعقاب نهاية الحرب الباردة، ان وجودها كدول ليبرالية مستقلة في قمة الهرم الدولي يتعرض لمنافسة حادة من قبل الاتحاد السوفيتي والتيارات الشيوعية، لهذا اتجهت تلك الدول إلى صياغة حلف صغير في عام 1949 بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية: إيطاليا، أيسلندا، بلجيكا، البرتغال، الدنمارك، فرنسا، كندا، لوكسمبرج، المملكة المتحدة، النرويج، وهولندا، وهذه الدول بمجملها تشكل القوى الراسمالية الكبرى في العالم انذاك، مع مركزية الولايات المتحدة الامريكية فيه، بعدها اكبر الدول الغربية التي ظهرت كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية وتراجع قوة القوى التقليدية: بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان[1].

[1]– جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة حسان البستاني،ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص ص27-28.

وان تتبع علاقات القوى التي سادت في العالم في تلك المرحلة يفيد ان التوازن الإستراتيجي كان لصالح الولايات المتحدة بحكم وجود السلاح النووي، الا ان التوازن التقليدي كان بيد الاتحاد السوفيتي، فضلا عن امتلاك السوفيت لمنظومة من التيارات والقوى الشيوعية النافذة في داخل أوروبا الغربية ذاتها[1].

كما ان البيئة الإستراتيجية في تلك المرحلة كانت قد اتجهت إلى اعلاء مفاهيم الحرب والصراع، فظهر ما عرف بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والغرب في اعقاب صراعات جانبية عدة في المانيا وغيرها في المدة التي تلت عام 1946 وتصاعدت في عام 1947، على نحو افاد ان توافقات الحرب العالمية الثانية لا يمكن ان تستمر بين القوى الكبرى.

وكانت رؤية الغربيين ان افضل الوسائل التي تزيد من قوتهم ووضعهم الإستراتيجي هو ببناء حلف جامع، وبالفعل اتجهت ارادة الغربيين إلى انشاء الحلف، ووضع له ادوار محددة مفادها: حفظ الامن الأوروبي، عبر جهد جماعي يتفق ومتطلبات وغايات الامم المتحدة في تفعيل الامن الجماعي في العلاقة بين المنظمات الإقليمية والامم المتحدة ومبادئها وغاياتها[2].

وان تتبع مسار توازن القوى في العالم خلال المدة بين 1949- 1990 يفيد ان العالم انشطر إلى معسكرين غربي بقيادة الولايات المتحدة، وشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكان حلف الأطلسي يمثل اضافة نوعية مهمة لقدرات الولايات المتحدة وتغطية على النقص الذي يمكن ان يحدث في التعامل مع متطلبات الحرب الباردة على صعيد النظام الدولي، خصوصا وان ميدان حركته وفاعليته هو أوروبا وهي اهم ميادين تفاعلات الحرب الباردة.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية كواحدة من نتائج وجود الحلف، ان تحقق انتشار لقدراتها يغطي اغلب مناطق العالم، وان تتحمل القوى الأوروبية جزء من تكاليف الانتشار العسكري في القارة الأوروبية، وهو ما جعل للولايات المتحدة مرونة في ادارة الصراع الدولي[3].

وبانتهاء الحرب الباردة جراء عجز السوفيت عن تحمل تكاليفها الباهضة، اتجهت الولايات المتحدة ومعها القوى الأطلسية بعد عام 1990 إلى ادارة نقاش يتعلق ببقاء الحلف من عدمه، لزوال مبررات وجوده : الصراع الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الا ان القوى الغربية سرعان ما اتفقت ان الحلف يمكن ان

1-جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبد الله (الرياض: العبيكان، 2016) ،ص ص8-9.

2-James M. Goldgeier, The Future of NATO, Council Special Report No. 51, Washington, The Council on Foreign Relations, February 2010, pp: 3.

3-Horace Campbell, Global NATO and the Catastrophic Failure in Libya, NY, Monthly Review Press, 2013, p: 35.

يتطور لاداء مهام جديدة تتعلق باستمرار اعضاءه في قمة النظام الدولي في مواجهة تحديات جديدة لم تكن مطروقة سابقا، وبعد جولات حوار متعددة، انتهت القوى الأطلسية عام 1999 إلى اعلان التوسع المتعدد الابعاد: توسع في العضوية، والتوسع في المهام، والتوسع في ميدان الحركة، من كون حركته قاصرة على أوروبا إلى كون حركته تتعلق بحفظ احتياجات الامن للدول كافة، ثم اعقبها في اجتماع اسطنبول الأطلسي عام 2004 توسع اخر الا وهو الاتجاه إلى اعلان رغبة الحلف بالشراكة مع اي دولة أخرى ترى ان هناك امكانية ان تتعاون مع الحلف، فالأخير يوفر لها متطلبات الامن والتدريب والدعم وغيرها، مقابل ان تهيئ هي للحلف مجالها الجوي والبري والبحري بما يحقق للحلف الانتشار في مناطق الازمات والصراعات التي يتعامل معها الحلف، وبما يملك اكبر قدرة على المناورة عالميا[1].

ان العالم انفتح بعد العام 2001 على صراعات جديدة، وتوازنات جديدة، فالولايات المتحدة ادركت انها في تراجع مستمر في حجم قدراتها إلى القدرات العالمية، لهذا هي تعاملت مع احداث 11 ايلول من زاوية دفع العالم إلى التعاون معها بما يجعلها في وضع افضل لادارة النظام الدولي. وكانت الحرب على الارهاب بعد عام 2001 واحدة من اهم المدخلات التي حققت نتائج متناقضة: فهي من جهة دفعت اغلب دول العالم إلى الانفتاح على الولايات المتحدة والتعاون معها ومساعدتها في الانتشار عالميا، الا انها من جهة أخرى استنزفت قدرات ضخمة للولايات المتحدة في ذلك الانتشار مما جعلها في وضع تتراجع فيه عن ادارة بعض التفاعلات الدولية بصيغة منفردة كما في ملف إيران النووي، وفي ادارة ملف سوريا وغيرها، ورغم انها اتجهت إلى خلق بعض المشكلات والنزاعات الجانبية حول روسيا بوصفها منافس إستراتيجي في جورجيا عام 2008 وفي اوكرانيا عام 2013، الا انها لم تملك خيارات كبيرة في ادارة النظام الدولي بصيغة منفردة، فالصين تنمو بمعدلات كبيرة وكذلك قوى دولية وإقليمية أخرى ومنها الهند والبرازيل وجنوب افريقيا وغيرها.

وهذه النظرة للنظام الدولي، ولحجم الولايات المتحدة فيه: والتي تملك نحو 17% من القدرات الاقتصادية العالمية عام 2015 ويتوقع ان تنخفض إلى نحو 12% عام 2030، ونحو 37% من القدرات العسكرية العالمية ويتوقع ان تنخفض إلى نحو 25% منها[2]، بفعل التطورات التكنولوجية واتجاهات دول العالم إلى تطوير قدراتها بشكل تدريجي ضمن مجالاتها الإقليمية بعيدا عن الصدام المباشر مع الولايات المتحدة. نقول ان هذه النظرة دفعت الولايات المتحدة إلى مراجعة وضعها ومكانتها عالميا، وما يمكن ان يحدث

1-James M. Goldgeier, The Future of NATO, Op. Cit, p: 14.

2-جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص30-31.

عليه خلال الاعوام القليلة القادمة، لهذا اتجهت إلى صياغة إستراتيجيات عدة تتضمن تفعيل حضور حلف الأطلسي عالميا، وان تكون اداة تحول في توجهات الولايات المتحدة الى المناطق التي يمكن ان تركز عليها، وكانت منطقة الشرق الأوسط واحدة من تلك المناطق التي يمكن الانطلاق منها لاحداث تأثير عالمي.

ان الحلف الأطلسي موجود في الشرق الأوسط عامة، من خلال توجهه القائم على عد هذه المنطقة، منطقة تحدي ويمكن ان تبرز منها مخاطر غير تقليدية: هجرة أو عدم استقرار،.. يمكن ان ينتقل إلى حدود الحلف الجنوبية، كما اتجه الحلف بعد عام 2004 إلى اعلان اتفاقات الشراكة مع باكستان ودول عربية عدة، فضلا عن كونه موجود عسكريا في افغانستان منذ عام 2001، وانه اتجه إلى الحضور في مهماته في المنطقة العربية بوصفها ساحة أو ميدان لعملياته المرتبطة بتحقيق غايات الحلف بحفظ المصالح الأمنية المشتركة والتهيئة لان يكون الحلف اكبر قوة ضامنة لتمتع الغرب بمكانة القيادة في النظام الدولي، وبعد هذا الاتجاه في البحث، يتطلب الامر ان نبين المؤشرات المستقبلية التي يمكن ان يستقر عليها الحلف في علاقاته بالشرق الأوسط، سواء تم التعامل مع المنطقة مباشرة عبر حضور الحلف كشراكة أو تدريب ومناورات وتدريب، أو عبر تركيا بوصفها دولة عضو في الحلف ولها اكبر حدود متصلة مع المنطقة. ولتقديم منظور مستقبلي لما يمكن ان يقوم به الحلف تجاه المنطقة في المستقبل القريب، سنذهب الى المطلبين التاليين

الأول: مستقبل الشرق الأوسط

والثاني: الحلف الأطلسي ومستقبل الشرق الأوسط: الأمن والتوازن الدوليين

ثانياً_ مستقبل الشرق الأوسط

ان الشرق الأوسط هو من اهم المناطق الإستراتيجية في العالم لاعتبارات عدة[1]:

1- تاريخيا، انها مهد لأغلب الحضارات الإنسانية الكبرى، وهو ما يعطيها مكانة سابقة في نفوس الشعوب والمجتمعات الأخرى سابقة على ما تتمتع به على صعيد عوامل القوة التقليدية

[1]-Valdrin Grainca, Moderating Border Disputes, Concordiam magazine, no.5, European Security and Defense Issues Ins, Garmisch-Partenkirchen, 2015, p: 49.

2–واقتصاديا، تحتوي على ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي (تقدر بنحو 70% من الاحتياطي العالمي التقليدي) يمكن ان تستخرج بكلف محدودة عند استخراجها، كما انها مصدر لكفاءات بشرية بسبب خاصية الطرد للكفاءات التي تطغى على بلدان المنطقة

3–ودينيا، ان المنطقة تعد مصدر التزام تجاه الشرائع التوحيدية السماوية الكبرى، ولا يمكن لأي مجتمع يدين بتلك الشرائع ان يعزل نفسه عن مصدر توحيده وقيمه الدينية المتعلقة بمناطق دينية موجودة في الشرق الأوسط؛ وفي المنطقة العربية تحديدا: حائط المبكى (لليهود) وبيت لحم (للنصارى) ومكة المكرمة (للمسلمين)

4–وجغرافيا، تقع المنطقة في وسط قارات العالم القديم، ومنفتحة باتجاه أوروبا وافريقيا واسيا، وتمر عبرها تجارة دولية مهمة: سلعية وتجارة الطاقة

5–وسياسيا، هي منطقة غير مستقرة، تعطي من يهيمن عليها خاصية للنفوذ عالميا بحكم سيطرته على مجال نفوذ مهم

سادسا–وقيميا، فان القيم الموجودة في الشرق الأوسط تعد اكثر القيم الانسانية وسطية وتعايش عبر التاريخ الانساني في العالم، فلا هي بالقيم الشرقية المغالية بالروحانيات ولا هي بالقيم المادية الغربية، وهو ما يمكن عده عامل حضاري اسهم بالانسجام في المجتمع الإنساني اكثر مما هو عامل منفر، وهذا الامر خلاف ما يطرحه الغرب على حد افكار هنتنغتون بكون العرب والمسلمين هم مصدر للصراع القادم مع الغرب.

هذه الاعتبارات، تجعل الشرق الأوسط منطقة مهمة عالميا.

ان الشرق الأوسط ساد فيه تاريخيا عوامل التسامح، فاليهودية ظهر منها المسيحية، وظهر بقربها الإسلام، وكلها شرائع تعايشت في المنطقة، ووجد العرب كسكان اصليين للمنطقة، وتعايش معهم قوميات أخرى وافدة للمنطقة مثل الكرد والتركمان.

وتبقى اغلب المشكلات سياسية تتمثل بالنظرة المتبادلة للقوميات، فضلا عن الصراع على المكانة، وهو امر طبيعي قائم في اغلب مناطق العالم، الا ان اكثرها خطورة هو ظهور نظرة يهودية لا تتعايش مع العرب المسلمين بعد عام 1948 نظرا لتشكيل كيان مدعوم غربيا قائم على اسس عنصرية اقصائية رغم ان اليهود تعايشوا في رحم الحضارة الإسلامية في بغداد ودمشق والاندلس، واسطنبول . واليوم اكثر القضايا ارباكا في علاقات دول وشعوب الشرق الأوسط هي النظرة العنصرية، أي القائمة على تغليب واعلاء العنصر القائم على الفئوية، اوالمذهبية أو الاثنية، أو حتى السياسية، والتي اخذت تبرز بعد

التحول بالدول الوطنية نحو الهويات الفرعية، وهي بالضرورة تدفع إلى تقاطع إقليمي، يمكن ان يكون اداة لصراعات وليس لمد جسور التعاون الإقليمي، وهو ما اسهم جزئيا برفع سقف الصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في المنطقة خلال العقود القليلة الماضية.

والعامل الاخر الذي يتسبب بعدم استقرار دول الشرق الأوسط، هو ان هذه الدول قائمة على استلاب السلطة في اغلب دولها وخاصة العربية، والقطيعة بين الدولة والشعب، وهو ما جعل الشعوب تعاني من وطأة السلطة ومخرجاتها في: الفقر وغياب ادوار الدولة في الحماية والدعم والرفاهية وغيرها، وهو ما ظهر جليا بقيام احداث (الربيع العربي)عام 2010 وما بعدها[1].

اذا ما موجود من مشكلات في الشرق الأوسط لا تتعدى الثلاثة عناوين[2]:

-التنوع الاثني والديني والطائفي

-المشكلات المتعلقة بالسلطة والفقر والشرعية، وغيرها، داخل كل دولة

-علاقات التبعية أو التحالف بين دول الشرق الأوسط والقوى الكبرى، والتي جعلت المنطقة تخضع لتدويل قضاياها عالميا بشكل لم يظهر في اغلب دول العالم في التاريخ المعاصر.

ان ما موجود من توزيع اثني –ديني – طائفي في الشرق الأوسط شكلته عوامل تاريخية معقدة، لا مجال لان نخوض به في ثنايا هذه الدراسة، وما يهمنا هو مسالتين: الحدود السياسية، وامكانية ان تتطابق الحدود السياسية مع انتشار الانتماءات الاولية، أي ان تتشكل دولة تركية خالصة وأخرى كردية خالصة وأخرى فارسية خالصة وأخرى اذرية وأخرى عربية،.. بوصف هذه الكيانات الافتراضية هي ما تتعلق به اطروحة الفوضى الخلاقة التي طرحتها الولايات المتحدة عام 2005 وما بعدها، بوصف مشكلات الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة انما تتجسد بكون دول المنطقة لم تتشكل تحت اعتبارات قومية أو دينية خالصة[3].

واذا ما اتينا إلى الحدود السياسية، فإنها تشكلت في اعقاب عدة حوادث سياسية كبرى ومنها الاتي:

1-الحرب العثمانية الصفوية التي انتهت إلى تقرير الحدود بين إيران من جانب وبين العراق وتركيا من جانب اخر

---

[1]- محمد سليمان الزواوي، تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015) ص ص130-131.

[2]- ينظر مثلا: حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير (بيروت: بلا، 2015) ص ص38-39.

[3]- محمد سليمان الزواوي، تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مصدر سبق ذكره، ص88.

2-اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 والتي قررت ان يكون هناك دولة تركية باغلب حدودها الراهنة وان يكون هناك دويلات عربية تحت نفوذ فرنسي-بريطاني، سرعان ما استقلت من مناطق النفوذ والوصايا ككيانات سياسية مستقلة

3-اتفاقية السلام في فرساي عام 1919 والتي فرضت تقسيمات النفوذ والوصايا بين شعوب المنطقة، العربية تحديدا، وتم بيان حدود الدولة التركية الحديثة.

وهكذا ظهرت دول مثل: تركيا والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن، وخلال المدة بين انتهاء الحرب العالمية الاولى ونهاية الحرب العالمية الثانية تأصلت الحدود بين الدول العربية، وتم صياغة الحدود لتكون مقدسة، في وقت تم صياغة باقي خرائط المنطقة الأخرى لاحقا ومنها الحدود بين دول المغرب العربي في خمسينات وستينات القرن الماضي، ثم حدود امارات الخليج العربية في السبعينات.

هذه الخرائط بقت غير مستقرة، كون (إسرائيل) ورغم التصغير الذي حصل في القدرات العربية وجعلها قدرات متنافسة سلبا على واقع ومستقبل العرب، الا انها بقت تشعر ان مستقبلها مهدد، وانه يجب تفكيك الدول العربية، ودمجها بنظام سمي بالشرق الأوسط، تكون هي اقوى الدول فيه من حيث القدرات، وتبقى ابرز مشكلة تواجه (اسرائيل) هي مشكلة السكان، وكانت الحلول هي بان يتم تفكيك بلدان الشرق الأوسط، العربية منها خاصة، إلى كيانات مذهبية أو قبلية متفرقة يقل عدد سكان كل منها ويكون إلى مستوى لا يمكن معه ان يهدد إسرائيل ووجودها.

وبالفعل، كان العام 2001 مدخلا لان تدخل الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كلاعب مباشر، ثم دخلت العراق عام 2003، ونفذت تطبيقات واسعة على هذا النهج، فتم دفع العراق ابتداءا إلى حرب اهلية، ثم تم دفع سوريا واليمن وليبيا إلى اتون حرب اهلية لا تختلف عما موجود في العراق، وكل تلك الاحداث جعل المنطقة العربية مهددة بتفكيك اوصالها.

وخلال هذه المدة التي ظهرت فيها اعمال وانشطة الحرب الاهلية، ظهرت تشكيلات مسلحة مختلفة المسميات والولاءات بعدها مجموعات مسلحة تقوم بأدوار إقليمية باقل غطاء من امكانية المحاسبة امام القانون الدولي طالما انها لا تحمل هوية الدولة التي شكلتها وتدعم وجودها، وكونها تقوم بأعمال تنظيف للوجود الاثني والمذهبي على نطاق واسع، والاغرب انها ظهرت تحت سلطة وسيطرة الولايات المتحدة على العراق وسمحت لها بالتمدد باعتبارها ارخص ادوات يمكن ان تقوم بتنفيذ اجندات الشرق الأوسط الجديد، أي ايصال الجميع إلى قناعات انه لا بد من التفكيك وخلق واقع جديد.

وخلال تلك المدة بدأت تظهر خرائط غربية، امريكية تحديدا لتبين الاشكال المحتملة للشرق الأوسط المتعلق منه بتفكيك المنطقة العربية، وكان الامر مثل بالونة اختبار يجري تخيير العرب فيها بين شكل وآخر من الخرائط، على ان لا يبتعد عن وصف لدول جديدة يجب ظهورها: دولة كردية، دولة شيعية عربية، دولة علوية، دولة درزية، دولة تحيط بمكة والمدينة،.. وعلى ان لا يتم التعرض للأردن أو الكويت. ويبقى أمر التفاصيل من الممكن ان يتم معالجته بخرائط أخرى تراعي ربما مسالة التمدد القبلي.

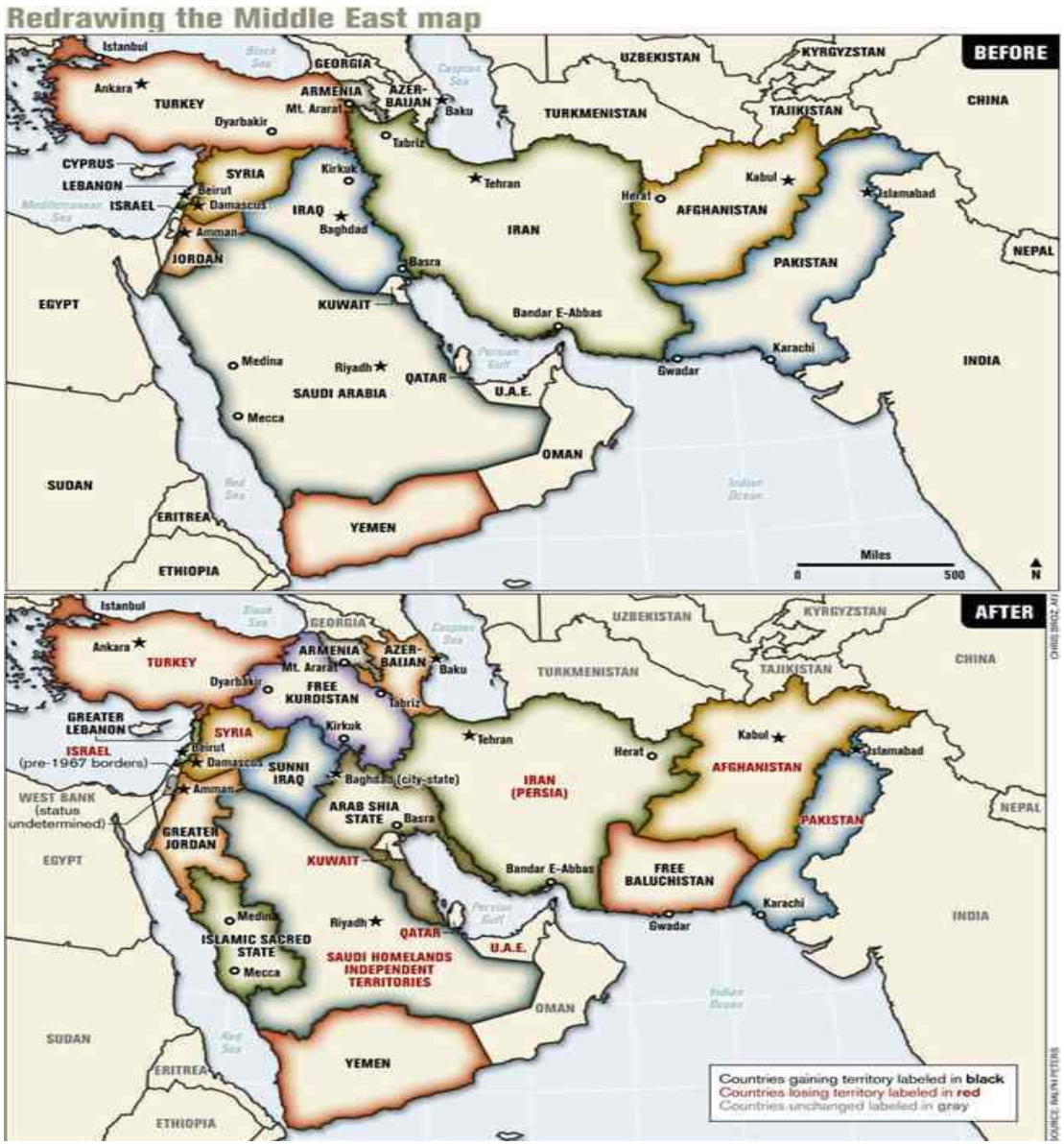
ومن الخرائط المهمة التي صدرت بشان مستقبل الشرق الأوسط هي الاتي:

1-خريطة رالف بيتر، والتي نشرتها جريدة القوات المسلحة الأمريكية في عام 2006، أي قبل ان تحدث احداث سوريا وكان الصراع يشتد وتظهر ملامح الحرب الاهلية في العراق، واهم ما تضمنه الخريطة تغيير الحدود السياسية وظهور دول جديدة: الدولة الشيعية، والدولة الكردية، ودولة عربية سنية عبر اجزاء من العراق وسوريا، ودولة أخرى في مكة والمدينة غرب السعودية، ودولة بلوشستان في غرب باكستان وجنوب إيران، ...

وهذا الامر أنبأ عن وجود اتجاهات فكرية لتفكيك المنطقة، أذ سبق للمفكر الأمريكي برنارد لويس ان تحدث عنها في كتاباته منذ قرابة ثلاثة عقود، وكلها تدعو إلى تفكيك المنطقة العربية إلى وحدات اصغر حتى يمكن التعامل معها[1].

خريطة(1): تقسيم الشرق الأوسط وفق مشروع "رالف بيتر" الذي نشر في جريدة القوات المسلحة الأمريكية عام 2006

1-عادل الجوجري، برنارد لويس، سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو2، ط1 (القاهرة: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2013) ص ص21-22.



المصدر: http://www.north-of-africa.com/IMG/jpg/map_middleeast_change.jpg

2-خريطة اوردتها صحيفة نيوزويك الأمريكية عام 2013، اوضحت ان المنطقة ليست مقبلة على تفكيك العراق وسوريا فحسب انما الاتجاهات ستنصب كذلك على تفكيك السعودية، وهذا الاتجاه الفكري لا ينبع من فراغ انما ينبع من وجود عقلية اصولية ترغب ان يتجزأ العرب إلى اصغر وحدات ممكنة ليكون الدفع باتجاه عدم التعرض لأمن إسرائيل.

الخريطة (2): تقسيم الدول العربية في الإستراتيجية الأمريكية كما نشر في صحيفة نيوزيويك الأمريكية عام 2013



المصدر: صحيفة نيوزيويك الأمريكية، العدد 30 ،سبتمبر 2013

اما موضع تركيا المستقبلي في تلك الخرائط، فالواضح اننا هنا امام الوقائع الاتية:

أ–ان الغرب يرغب ان تكون المنطقة العربية مفككة، حتى لا يمكن للعرب ان يشكلوا أي تهديد له على غرار وصولهم إلى تخوم أوروبا قبل القرن الخامس عشر، والاتجاه هو ان يكون التفكك بعوامل ودوافع عربية وليس بدوافع اجنبية خارجية.

ب–ان تركيا دولة أطلسية، وهي مفتاح مهم لا يرضى الغرب التضحية بها، فهي تتيح له الانفتاح على الجنوب الروسي وعلى الشمال العربي، وهي بهذا تكون قادرة على منح الغرب موقعا جيوبوليتيكا مهما. ومن ثم فان مسألة تفكيك تركيا ومنح دولة كردية على اجزائها انما هو مسالة اعلامية لن يقبل بها الغرب الا اذا كانت تلك الدولة القابلة للظهور في خدمة المصالح الغربية بشكل يفوق ما يمكن ان تمنحه تركيا للغرب.

ج–ان تركيا تعاني من عدم وضوح في هويتها، فهي دولة تعاني من بعض التعددية القومية والدينية، فتركيا تتكون من قرابة 80 مليون نسمة، منهم ما بين 15– 20 مليون كردي، ومنهم ما بين 8– 10 مليون علوي، وتكوينات قومية ودينية أخرى صغيرة تبلغ نحو مليون نسمة، والاهم هناك انقسام ديني – علماني، بسبب سياسات غربية استمرت قرابة قرن مضى اوجدت قاعدة تجمع بين العلمانية والالحاد،

تمسك بملفات عدة في البلد لا يمكن للحكومة والنظام السياسي ان يستقر الا اذا استطاع استيعابها أو تقليل اثرها على بعض المؤسسات: التعليم والقضاء والمؤسستين العسكرية والامنية. والمهم في كل ما تقدم هو الوجود الكردي، فرغم مسعى حكومة حزب العدالة والتنمية احتواء هذه المشكلة خلال المدة اللاحقة على العام 2002، وبضمنه الانفتاح على كرد العراق الا ان الواقع يؤشر ان الغرب ان اعلن قبوله بإقامة دولة كردية على ارض العراق فهي ستتجه خلال مدة قصيرة إلى استيعاب أو التأثير على كامل المنطقة التي تعيش عليها اغلبية كردية في تركيا وإيران، وستغير معها التوازن الإقليمي، فهو اما يكون قائم على علاقات: تركية–اسرائيلية أو علاقات اسرائيلية –كردية، كافية لحفظ مصالح الغرب، في المنطقة العربية، وهي بكل الاحوال ستشكل اقواس تحيط المنطقة العربية وتدفعها إلى الافول الدائم: قوس داخلي إسرائيلي، وقوس وسطي قوامه دولة كردية، وقوس ابعد منه وهو دولتي إيران وتركيا، والامر سيتوقف اذا على ادراك الاتراك لكيفية التعامل مع الكرد، هل يؤسسوا معهم دولة ثنائية القومية: تركية–كردية ويضموا تحت جناحها اكراد العراق وإيران؟ ام انهم سينجرون إلى لعبة الولايات المتحدة في ادارة التنوع السائد في الشرق الأوسط ومن ثم سيجدون انفسهم خاسرين ويرضون من ثم باقل الضرر وهو قبول انفصال الاجزاء الكردية من ارضهم فقط؟

الواضح، ان السنين القادمة تؤشر ان الفعل الدولي لتركيا سيكون اقوى، نظرا لمجموعة الظروف التي تحيط بالشرق الأوسط، فالاتجاه الامريكي لتمزيق المنطقة العربية يتجه يوما بعد آخر لعلاجات ترقيعية، كل منها يدفع إلى ظهور مشكلات فرعية، وهو ما دفع بالولايات المتحدة وحسب تصريح الرئيس باراك اوباما إلى القول قبيل مؤتمر جنيف 3 في ربيع 2016 "ان الولايات المتحدة الامريكية لن تدخل طرفا في صراعات طائفية ليس لها مصلحة فيها"[1]، أي ان الولايات المتحدة الامريكية ادركت انها كلما اتجهت لتدير تفاعلات جزئية مفيدة لاستمرار التفكيك للمنطقة العربية فإنها ستكون بحاجة إلى تحمل عواقب اكبر من قدرتها بوصفها لاعب خارجي، وان ترك الامر لان تتفاعل الاحداث العربية لتنتج متغيرات التفكيك ثبت عبر التاريخ انها مفيدة لإعادة حيوية العرب وليس لتفكيكهم، والحلول هي بان تترك العرب إلى قوى إقليمية يمكنها ان تمسك اوراق التفكيك بان تسحب بعضا من العرب وتصارع البعض الاخر، والقوى الإقليمية القائمة هي: تركيا وإيران واسرائيل، والقوى التي يتوقع ظهورها هي: الكرد، الا ان القوى المتعاونة مع الغرب والمنخرطة في مشروعه هي تركيا واسرائيل، بحكم علاقة الاولى وعضويتها في حلف

[1]–تركي الفيصل، لا يا سيد اوباما، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 13643، في: 5 ابريل 2016.

الأطلسي، وعلاقات الاخيرة الإستراتيجية بالحلف. ان وضع تركيا فيه بعض الحساسية كونها عضو في حلف الأطلسي وكلما انغمست في القضايا العربية كلما ظهر تشابك بين فعلها المنفرد وبين قبول الحلف لها، وهو ما ولد بعض التردد، الا ان الإيرانيون نجحوا في استثماره لصالحهم في سوريا بدعم وحضوري روسي، وهو ما يمكن ان يغير التوازنات الإقليمية، بل والتوازنات الدولية، كونه اشر ان هناك ضعفا في فعل الولايات المتحدة إقليميا نتيجة قصور الموارد الامريكية، في مرحلة لم تتجه إلى تفعيل حضور الحلف الأطلسي في الشرق الأوسط .

وما اعطى لتركيا مفاتيح قوة هو ازمة اللاجئين السوريون، فأوروبا تدرك انه اذا ما وجدت خطط لاستيعابهم وفقا لما تريده أوروبا، فانهم سيكونون مشكلة أمنية وقيمية لا يمكن تداركها، فتكون قد خلقت مع الولايات المتحدة مشكلة في المنطقة العربية، تمثلت بدعم الحراك العربي، الا انها تلقت مشكلة وجود قرابة مليون مهاجر سوري لا يمكن الا ان يكونوا مسلمين، وهم بعد لم يتقبلوا الثقافة الغربية التي لا تقدر الاسلام والعرب.

واذا ما ربطنا الاحداث اعلاه مع احداث ومشاريع مثل: الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير والربيع العربي والحروب الاهلية وتطوير إيران قدراتها النووية وتمددها في الشرق الأوسط بلا سياسات جدية لإضعافها، كلها تؤشر ان مشروع تفكيك الشرق الأوسط سيكون المرحلة اللاحقة بعد ان تم دفع شعوب المنطقة إلى صدام، واظهار انها غير قادرة على استمرار التعايش السلمي.

ثالثاً_ الحلف الأطلسي ومستقبل الشرق الأوسط: الأمن والتوازن الدوليين

ان المستقبل الذي ينتظر الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة، يتطلب ايجاد منظور لأدوار حلف الأطلسي، في العالم ومنطقة الشرق الأوسط خاصة.

وهنا لدينا عدة مؤشرات تتطلب توضيحها قبل الشروع ببيان الرأي بكيفما سيكون وضع الحلف في المنطقة منظورا له من زوايا الأمن والتوازن الدوليين:

1–فيما يتعلق بالتوازن الدولي:

ان الواضح فيما يتعلق بالتوازن الدولي اننا هنا امام مسالتين[1]:

الاولى، ان معنى القوة تغير، وان طريقة التعاطي معها واستخدامها تغير هو الآخر

[1]–Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, International Security, , NY, Columbia University, Vol. 25, No. 1, Summer 2010, pp: 17–18.

والثانية، ان العالم يشهد مزيدا من الاتجاه نحو انتشار القوة بين الدول، ونحو فواعل من غير الدول من منظمات وشركات مختلفة.

أي اننا هنا امام عوامل قوة لا تركز فقط على الجوانب العسكرية انما سيشهد العالم مزيد من الاتجاه نحو عوامل القوة المختلفة وبضمنه الاقتصاد والمعرفة، وفيها لن يكون للولايات المتحدة اسبقية انما ستكون هي واحدة من القوى الفاعلة في النظام الدولي . ما يهمنا هنا ان الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة ما زالت تشكل واحدة من اهم المجالات التي يمكن ان تتنافس عليها القوى الدولية البارزة سواء عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، طالما ان المنطقة تقع في منطقة حيوية ومهمة عالميا ولا يمكن تجاوزها من قبل أي دولة، وما يشجع على ذلك ان المنطقة تعاني من فراغ قوة أي عدم وجود قوة عربية يمكنها ان تحتوي العرب تحت قيادتها وتكون قادرة على ان تكون واحدة من مصادر الفعل الدولي وليس جعل العرب يتلقون الافعال الدولية مهما كان مصدرها ومضمونها.

2- فيما يتعلق بالطاقة:

بقت الطاقة محور اهتمام وتعلق اغلب القوى الكبرى بالشرق الأوسط عامة وبضمنه المنطقة العربية خاصة على مدى قرابة القرن من الزمان، وقبلها تعلق الامر بالموقع الذي تتمتع به المنطقة في الإستراتيجيات العالمية، اما اليوم فان العالم وجد بدائل كثيرة للطاقة ومنها:

-النفط التقليدي، الذي يمكن باستخدام تكنولوجيات واطئة الكلفة من جعل كميات غير تجارية أو صعبة في الاستثمار فيها (تحت البحار أو في اعماق الصحراء أو كميات صغيرة) نقول يمكن جعل تلك الكميات والمناطق مقبولة للإنتاج النفطي اقتصاديا، وهذا الامر هيأ للقوى الصناعية قوى منتجة جديدة، كما ان الحاجة إلى الاستثمار وعدم وجود قدرة على تطوير الانتاج النفطي في الدول المنتجة التقليدية وخاصة العراق جعل بعضها يوقع عقود استثمار مفيدة للمستهلكين ومضرة بالمنتجين، أي انها قائمة على البحث عن مشتري باي سعر وباي كمية للتخلص من سوق المنافسة والحصول على اموال كافية للتنمية وعدم الاتجاه إلى الاستثمار الوطني في الحقوق النفطية . وهنا يبرز من بين الحقول التي اطلقت تنافسا ضئيلا فيما يتعلق بالنفط التقليدي هي حقوق النفط التي تم اكتشافها شرق البحر المتوسط، وهي رغم كونها صغيرة في احتياطاتها (تختلف التقديرات بشأنها الا انها لا تتعدى 1000 مليار متر مكعب غاز

طبيعي، ونحو 10–15 مليار برميل من النفط) الا انها تفتح بابا للتنافس بين قوى عديدة ومن اهمها قوى محسوبة على حلف الأطلسي (تركيا واليونان) وأخرى حليفة للحلف (إسرائيل ومصر) [1].

–النفط غير التقليدي، أي النفط المستخرج بطريقة صناعية من احجار وزيوت فيها مكونات النفط الاعتيادية الا انها موجودة بصيغة صلبة، وتحتاج إلى معالجات صناعية لتكون نفطا تقليديا، وتوصلت القوى الصناعية إلى ابتكار تكنولوجيا جعلت هناك امكانية لإنتاج برميل النفط باقل من ال 30 دولارا، وطالما ان حجم احتياجي تلك الصخور يقدر بنحو 20 الف مليار برميل[2]، فهو قد فتح آفاق للقوى الصناعية غير مسبوقة وجعلها قادرة على المناورة في سوق الطاقة العالمي، وهو اصبح منتج بكميات اقتصادية وقادر على جعل اسعار الطاقة تهبط إلى مستويات غير مسبوقة.

–مصادر الطاقة البديلة، من طاقة نووية وطاقة متجددة، وكلها تؤدي إلى توفير رصيد وتلبية جزء من احتياجات القوى الصناعية من الطاقة.

المهم هنا ان التحول في الطاقة ومضمونها عالميا واسواقها، اخذ يؤثر على وضع ومركز الشرق الأوسط عالميا، ويجعل القوى الكبرى وبضمنها القوى الأطلسية انها لم تعد اسيرة المنطقة فيما يتعلق باسواق الطاقة.

3–فيما يتعلق بالتنافس الإقليمي:

والواضح، ان اكثر اشكال التنافس المتصورة هي بين الاتي:

–تركيا وإيران، وهو تنافس تقليدي محكوم بعوامل متعددة منها مذهبية وأخرى قومية وأخرى مصلحية سياسية، ولكل منها اذرع في المنطقة العربية، وهذا التنافس السلبي يحظى بثقة الغرب لأداء ادوار تفكيك أو ادارة المنطقة العربية مقابل عدم ثقة باي كيان عربي يمكن ان يكون ممثل للعرب في المجتمع الدولي.

–تركيا وإسرائيل، وهما تتنافسان على حدود الدور ونوعه، في المنطقة العربية.

–إيران وإسرائيل، وهما تتنافسان في حيز ضيق متعلق بفراغ القوة وعدم قدرة العرب على ملء الفراغ، ووجود قيود نسبية على توسع ادوار تركيا في المنطقة، وهو ما سمح بان تتمدد إيران نسبيا في بعض الدول العربية مما سيخلق بابا للتنافس بين إيران وإسرائيل.

1–تقرير: الاثار الجيوسياسيّة لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ايلول/ سبتمبر 2012، ص ص27–28.

2–أوليفر جواد، سيفن بجارسكي، طفرة الغاز الصخري : تاثير التطورات العالمية للغاز الصخري على دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، الاتحاد الخليجي للبتروكيمياويات والكيمياويات، وستراتلي أي جي الاستشارية العالمية، 2013، ص19.

–تركيا وروسيا، وروسيا رغم انها قوة كبرى، الا انها خرجت ضعيفة من الحرب الباردة، وانسحبت من اغلب حلفاءها في البلدان العربية، وربما يشكل حضور تركيا بنفوذ وقوة اكبر منه مما لدى روسيا، واكبر مجالات النفوذ والتنافس الموجودة هي في سوريا التي تتقاطع فيها كل من الدولتين، ولقد استفادت روسيا من ان غطاء حلف الأطلسي لا يسمح لتركيا باستخدام الغطاء العسكري أو الحل العسكري لإنهاء الاحداث في سوريا أو بعضها بما ينهي المشكلات التي تواجهها تركيا من تلك الاحداث. والواضح ان الحلف لم يظهر دعما ظاهريا لتركيا في الازمة التي حصلت بين الطرفين (تركيا وروسيا) عام 2015، الا ان روسيا تدرك ان الحلف لا يمكنه ان يترك تركيا بلا أي غطاء ان حصلت مواجهة بين الطرفين، الا انها عادت واستفادت من تورط قوى أطلسية بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في صيف 2016 لتنفتح على تركيا بقوة وتعيد معها اغلب التعاون والتنسيق الثنائي والإقليمي.

–مصر والسعودية، ويكاد يكون تنافسهما محليا لا يستغرق اكثر من عوامل تأثير محدودة جدا في محيط عربي مفكك في الاصل بفعل مصري–سعودي منذ عام 1990 صعودا.

–مصر وإيران، ويكاد تنافسهما قيمي ومحدود، اذ تدعي مصر ان الخليج العربي يقع ضمن مجالها الحيوي الامني الا ان مصر لا تتمتع بقدرات تعينها على اداء ادوار إقليمية فاعلة فيه، وفي افضل الاحوال فان ادوارها تكاد تكون تابعة في الجزء الاعظم منها بما تريده الولايات المتحدة منها بموجب اتفاقات كامب ديفيد.

–مصر وتركيا، وهو ايضا يكاد يكون التنافس فيه محدود الاثار بكونه يقيد جزء من قدرات تركيا للنفوذ في المنطقة العربية، كما ان قدرات مصر لا تؤهلها لأداء ادوار تتقاطع مع تركيا في المشرق العربي أو في غيره.

هذه الوقائع المتصورة للتنافس الإقليمي، ربما سيضبط بعضها توازن المصالح، وسيضبط بعضها الاخر توازن القوى الثنائي، وسيضبط قسم آخر من قبل حلف الأطلسي، وهي بمجملها ستؤشر الحاجة إلى ان يتدخل الحلف ويقوم بدوره بصوره اكبر بما يتلائم والمهام التي نصب نفسه لها، وبما يتلائم ومعنى الشراكة الذي ورد في مبادرة اسطنبول وما جرى عليها من تطبيقات مختلفة بعد العام 2004، ولعل جانب من تلك التطبيقات واحتياجات الامن تم تأشيره بتدخل الحلف المباشر في ليبيا عام 2011[1].

[1]–عبد الكريم باسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 12، كانون الثاني 2015، ص ص2017–218.

ولعل اهم جوانب التنافس يكمن بين تركيا وكل من إيران وإسرائيل وروسيا، وهي تنافسات تستغل الضعف العربي، ويكاد يكون التنسيق الإيراني–الروسي مرتفع ويستهدف الاستفادة من ضعف قدرة العرب على التعاون، واضعاف الحضور التركي في المنطقة العربية.

4–فيما يتعلق بفك التداخل والارتباك بين السياسات الأطلسية وسياسات الاعضاء خارج اطر الحلف الأطلسي:

والواضح ان الحلف يتحرك في ضوء بديهية محددة: ان الدول الاعضاء مرتبطة بالنهج العام للسياسة الغربية، وانها تتجه للتحالف ان كان هناك اعتداء مباشر يقع على أي دولة عضو، ويكون التأثير حاضرا ان كان لسياسات الدولة العضو نتائج يمكن ان تتسبب بضرر لمصالح ونهج الحلف العام، أي ان الدول الاعضاء تتمتع بمرونة عالية وخاصة فما يتعلق منها بنهج الولايات المتحدة بسبب قدراتها ومشروعها السياسي، الا ان ذلك لا ينفي ان الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها ان تذهب بعيدا في التعارض مع نهج الحلف، وان التكييف لسياسات الولايات المتحدة يتم مراجعته وتكييفه مع الحلف في كل اجتماع يضم الحلف أو في كل مبادرة تصدر من الحلف لكي يعيد الاعضاء تصميم سياساتهم بما يلبي احتياجات الحلف ومصالحه البعيدة المدى، فلا يمكن تجاهل ان قدرات الحلف هي قدرات دول الاعضاء، بعضها مفرغ بشكل تام لأداء مهام في اطار الحلف وبعضها الاخر يمكن ان يدمج بقدرات الحلف كلما استدعت الظروف ذلك[1].

5–فيما يتعلق بالازدواجية التي يتعامل بها الحلف مع احداث المنطقة العربية:

وهو ما اظهرته ثلاثة نماذج:

–احداث العراق، وفيها لم يدعم الحلف سياسات الولايات المتحدة، الا انه عاد واتجه إلى تقديم مساعدات لحكومة العراق بشكل محدود وبشكل متناسق مع احتياجات الولايات المتحدة لتسيير سياساتها في العراق بعد عام 2004.

–احداث افغانستان وليبيا، وفيها تدخل الحلف بشكل مباشر، الا انه في حالة افغانستان فان حضوره ما زال قائما، والسبب يتعلق بكون الولايات المتحدة لم تشأ الانخراط بشكل مباشر في تلك الاحداث بمفردها انما احتاجت إلى غطاء الحلف أي غطاء سياسي اوسع من قدرات الولايات المتحدة بما يعطي شرعية

[1]–Lt. Gen, Ballistic Missile Defense: A New Task for NATO, Concordiam magazine, no.5, European Security and Defense Issues Ins, Garmisch–Partenkirchen, 2015, Pp: 31–32.

اكبر للجهد الامريكي، وكان تحت عنوان محاربة الارهاب، في حين كان التدخل في ليبيا تحت عنوان انها تمثل الحزام الجنوبي لأوروبا، فكان تورط الأوروبيين فيها اكبر من تورط الولايات المتحدة.

-احداث سوريا، وفيها تجنبت الولايات المتحدة ان تنخرط بشكل مباشر، وجنبت الحلف ايضا من الانخراط فيها، وانما اتجهت إلى ان يتم التعامل معها وفقا لعقلية التماس عن بعد، وحتى تركيا المتضرر الاكبر من استمرار الاحداث السورية فان الولايات المتحدة والحلف لم يدفعها للانخراط المباشر، لان المطلوب هو ان تكون سوريا بوابة لتفكيك المنطقة العربية بالتزامن مع بوابة العراق.

وما يهم هنا هو ان ما وصل اليه الشرق الأوسط اصبح يؤثر على صياغة خريطة إقليمية تدفع إلى اعادة صياغة ليس التوازن الإقليمي فحسب انما تؤثر على صياغة التوازن الدولي ككل.

ان المؤشرات اعلاه، تستحضر لتفسير موقع الحلف، وموقع المنطقة العربية مما سيحدث مستقبلا.

ان الحلف وكما بينا سابقا انما هو قوة ترغب ان تكون في موضع تقود العالم، وهذا الامر جزء من مكنونات البشرية واسرارها التي تبحث عن تعظيم القوة والنفوذ والسيادة على الاخرين، رغم انها عملية مكلفة وتتبعها مسؤوليات جسام تجاه حفظ الامن والسلم الدوليين [1]، والغرب يعيش مرحلة السيادة على العالم منذ القرن السابع عشر تقريبا أي مع اتجاه الدولة العثمانية إلى الانحسار، وتفكك بعض الامارات الإسلامية في وسط اسيا: امبراطورية المغول الإسلامية، والفشل الذي اصاب الدولة الصينية، وهذا الاتجاه ارتفع بعد الحرب العالمية الاولى التي فتحت العالم امام الغرب بحكم امتلاكه لعوامل تكنولوجية عديدة تمكنه من فرض ارادته على العالم، وبامتلاك وسائل اقتصادية: مؤسسات برتن وودز [2]، ومؤسسة التنظيم الدولي: الامم المتحدة، وحلف الأطلسي، واللغة الانكليزية والفرنسية والاسبانية التي يتحدث بها اغلب شعوب العالم.

الا انه ومنذ انتهاء الحرب الباردة بدأ اتجاه اخر يظهر بقوة الا وهو ان هناك شعوب بدأت ترفع من معدل حضورها في النظام الدولي، ومنها: اليابان والصين والهند وجنوب افريقيا، وغيرها، وكلها تدفع لان يكون حضور الغرب اقل، فاقل، ولهذا بحث الغرب عن كل ما يمكنه ان يديم وضعه على قمة الهرم الدولي، وكان الاتجاه هو نحو:

1-Frank Gorenc, Air and Space Power in NATO Future Vector – Part II, Kalkar – Germany, The Joint Air Power Competence Centre, October 2014, pp: 9-10.

2-Bessma Momani and Eric Santor, The Future of the International Monetary Fund, Canada, Centre for International Governance Innovation, 2009, pp: 8-9.

أ-انشاء منظمة التجارة العالمية التي تدعم التنافس في سوق تجارية حرة[1]

ب-استمرار حلف الأطلسي، بما يملكه من اذرع عسكرية ضاربة، ومسعى لتعظيم غطاء الدرع الصاروخي الذي يضمن عدم وصول أي دولة في العالم إلى تهديد امن الدول الاعضاء عبر الاجواء[2]، بل واتجه الحلف إلى توسيع نطاق ميدان عمله عبر اللجوء إلى خيار الشراكة ضمن مبادرة اسطنبول عام 2004 ووقع على العديد من اتفاقات الشراكة التي تتيح له استخدام موارد الشريك في اداء مهامه.

ج-السعي إلى ابتكار كل الوسائل التي يمكن من خلالها التحايل على القانون الدولي والتنظيم الاممي ومنها: انشاء الشركات الأمنية والتنظيمات الإرهابية التي تقوم بأعمالها لتنفيذ اجندات الغرب باقل الكلف بل وانها تدفع إلى اعطاء الغرب مشروعية لتدخلها في المنطقة، كما انها وخاصة الولايات المتحدة ترنو لإعادة تنظيم قوتها العسكرية ومنها استخدام تحالفات الراغبين، واستخدام خيارات عسكرية نوعية بدلا من الاستخدام المباشر والدخول في حروب رسمية[3].

د- ثقافيا، تم دفع الغرب إلى الامام قليلا باستقطاب لمزيد من العلماء الشباب والخبرات ورؤوس الاموال، جراء ما يحدث في المنطقة العربية، وتعميق برامج دعم الانموذج الأمريكي ببرامج مثل فولبرايت، وبرامج أخرى من قبل دول أوروبية مثل الداد، وغيرها[4].

ان العالم بهذا المشهد سيجعل الحلف مستقرا على مكانة القوة الاعظم. اما المنطقة العربية اذا ما اتينا اليها فإنها منطقة تتعرض إلى التفكك. وطالما ان العالم سيشهد توزيع لعوامل القوة سيكون كالاتي[5]:

---

[1]-عبد الله فاضل الحيالي، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية "الواقع وآفاق المستقبل"، دراسات إقليمية، العدد 23، جامعة الموصل، 2011، ص ص85-88. وايضا:

Stephanie Schmitt-Groh´e,Mart´ın Uribe, International Macroeconomics, Chicago, the University of Chicago, June 2014, pp: 15-16.

[2]-علي فايز يوسف الدلابيج، توازن القوى واثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ص59-60.

[3]-عماد خليل ابراهيم، المسؤولية الدولية المترتبة على احتلال العراق، مجلة الرافدين للحقوق، العدد 53، جامعة الموصل، 2012، ص ص300-309. وايضا: تريتا بارسي حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية إسرائيل وإيران و الولايات المتحدة، بيروت، العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص ص12-13.

وايضا: محفوظ بو رابة، الاحادية الأمريكية بعد الحرب الباردة، استخرج بتاريخ: 12 أيلول 2015. http://bou4w26-notebook.blogspot.com/2014/05/American-unipolar-post-Cold-War.html

[4]-محمد خليل، الخسائر تقدر ب200 مليار دولار سنوياً، مؤتمر دولي يناقش هجرة العقول العربية، صحيفة الرياض، استخرج بتاريخ: 12 كانون الاول 2015. http://www.alriyadh.com/985081

[5]-The future of the international system, The future of the international system, The future of the international system, The future of the international system,2014, pp: 19-22.

أ–نحو 20% من القوة العسكرية ستكون بيد الولايات المتحدة (بدلالات الانفاق العسكرية وتصدير السلاح ونشر القوات)، ونحو 30% بيد دول الحلف الأخرى، في حين ان قوة روسيا لا تتعدى ال 5% من قوة العالم، والصين ستصل في العام 2030 أي عند اطلاق برنامجها لأداء ادوار خارجية بعد ان تنتهي مهلة ال 50 عاما على برنامج الاصلاحات الشاملة الذي عرض في العام 1979، فإنها ستكون تمتلك قرابة 10% من القوة العسكرية العالمية.

ب–اقتصاديا، ستكون الولايات المتحدة تمتلك قرابة 10% من قوة العالم الاقتصادية بحلول عام 2030، وباقي دول الحلف الأخرى قرابة 30%، والصين قرابة 15% واليابان قرابة 5%.

ج–ثقافيا، فان الحضارة الغربية ستكون اكبر (المتسيدين) على العالم بفعل اذرع العولمة والتمدد الثقافي والتكنلوجي والاقتصادي والعلمي واللغوي... والى جانبها حضارتي الصين والهند.

د–سياسيا، سيبقى تأثير الغرب هو الطاغي، خصوصا في الامم المتحدة.

ان العالم وفقا للمؤشرات المحتملة في العالم خلال العقد والنصف القادم يؤشر ان العالم سيتجه إلى مزيج بين نظام الهيمنة القطبية عسكريا، وهو نظام قائم على معادلة الحلف وليس على وجود القوة العسكرية الأمريكية، كون الولايات المتحدة تفقد منذ مدة مزيد من قدرة المبادرة على الفعل المنفرد، وهو ما يجعلها تذهب إلى الفعل الجمعي تحت مظلة حلف الأطلسي. في حين ان العالم سيعيش ايضا هيمنة اقتصادية غربية، أو تعددية اقتصادية عالمية، كون الغرب هو مجموعة قوى يجمعهم الحلف عسكريا الا انهم اقتصاديا يتنافسون اكثر مما يتعاونون. وثقافيا يبقى العالم يعيش تعددية، بحكم تأثيرات العولمة والتكنولوجيا والتعليم. في هكذا ظرف، فأن من مصلحة الحلف ان يدفع الشرق الأوسط عامة وبضمنه المنطقة العربية إلى واحد من خيارين:

–اما انه يشكل دول إقليمية كبرى تتبع التعاون مع الحلف في الاتجاه السياسي والاقتصادي: مصر الكبرى (تضم كل أو بعض من السودان وليبيا)، والسعودية الكبرى (تضم كل أو بعض الجزيرة العربية)، وبلاد الشام تحت أي عنوان كان، يضم العراق أو بعض اجزاءه التي يمكن ان تنفصل عنه. الا ان هذا الخيار سيبنى على تدخل الحلف لحفظ استقرار توازن القوى الإقليمي بما لا يتعارض مع مصالح الحلف، لان الشرق الأوسط يمثل حدود الحلف الجنوبية، ورغم انه لا يمكن ضمان جعل التوازن مستقبلا من ان يتعرض لمصالح الغرب الا ان خيارات تدخل الحلف في الشرق الأوسط سواء بشكل مباشر أو عبر الوكلاء الإقليميين والحلفاء الإقليميين وهو الاحتمال الاكثر قابلية للظهور.

–او ان يتجه الحلف إلى دعم تفكيك الخرائط واظهار دول صغيرة الحجم جدا لا تقوى على الاستمرار الا بمعاونة الغرب، وهذا الخيار سيدفع المنطقة إلى ان تكون حاضنة لعوامل عدم استقرار يمكن ان تنتقل بين حين واخر إلى دول الحلف.

والواقع انه يمكن المزاوجة بين الخيارين بجعل الشرق الأوسط مستمرا بتقسيمات سايكس بيكو وفرساي، مع التوسع بمنح الفدراليات وانماط الحكم الذاتي، واضعاف قوة إيران، وايجاد تسويات تخفض من حجم التوتر المصاحب لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وبهذا الاتجاه سيكون الغرب مالكا لخيوط اللعبة في المنطقة وقادرا على جعلها بوابة يسند بها وجوده في التوازنات الدولية القادمة. الا ان هم القيود على هكذا خيارات، انما تتمثل بكون الشرق الأوسط يضم في ثناياه قوى حية، لا يمكن ان تترك المنطقة إلى الحلف أو غيره ليصممها تبعا لما يرغبه الحلف أو القوى التي تتدخل في المنطقة، ومن ثم فان امر دراسة تلك القوى وتأثيراتها تحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة، لبيان ما يمكن ان يكون عليه مستقبل الشرق الأوسط.

الخاتمة والاستنتاجات:

بينا فيما تقدم واحدا من الموضوعات المهمة في الدراسات الدولية، والمتمثل بما يمكن ان يستقر عليه حلف الأطلسي، وكيف سيكون لاتجاهاته في ادارة التوازن الدولي منصبا على ادارة المناطق التي تحيط به ومن اهمها منطقة الشرق الأوسط، بوصف الاخيرة تتمتع بمزايا إستراتيجية مهمة من حيث الموقع الجغرافي وتوافر الموارد الاولية، وان الحلف يسعى منذ ان اتخذ قراره بالتوسع في عضويته وادواره في العام 1999 إلى جعل الشرق الأوسط واحدة من المناطق التي يهتم بها.

ان موضوع علاقة الحلف بالتوازن الدولي يبين ان التوازن يتجه إلى ان يكون متعدد الاطراف وليس بالصيغ القائمة في المرحلة القائمة حاليا، بسبب انتشار عوامل القوة، وطالما ان القوة الامريكية تتجه إلى مزيد من التراجع، في ظرف هي تحتاج إلى الانفتاح على شرق اسيا وعلى افريقيا وغيرها من المجالات العالمية، فإنها تحتاج إلى استمرار الدعم من حلف الأطلسي، والى توسيع مهام الحلف لتغطية العجز في الموارد الامريكية، وبالفعل، اتجه الحلف إلى التوسع بمهامه بموجب مقررات قمة اسطنبول عام 2004، والتي انفتح فيها الحلف على مبادرة الشراكة مع دول جديدة ومنها دول الشرق الأوسط، ثم اتجه إلى التدخل المباشر في ليبيا، وربما سنشهد مزيدا من تدخل الحلف في ازمات وصراعات دولية وإقليمية قادمة في شرق أوروبا وفي الشرق الأوسط وفي وسط اسيا، بما يجعل الحلف اكبر منظمة دفاعية عالمية.

وفي ختام هذه الدراسة، توصلنا إلى الاستنتاجات الاتية:

1-ان حلف الأطلسي ظهر لأسباب تتعلق بحفظ امن الدول الاعضاء في عام 1949، وبقي محافظا على هذا الهدف حتى عام 1990.

2-ان الحلف اتخذ قرارا بالبقاء والتوسع في عضويته ومهامه بعد عام 1999، ليكون الحلف مظلة غربية جامعة تجعل الدول الاعضاء متمتعة بأكبر قدر من الامن.

3-ان الحلف يمثل اكثر المنظمات الدفاعية العالمية اهمية في العالم، لأنه يضمن تنظيم الجهد الدفاعي بين اعضاءه، ونشرها عالميا بما يحقق للدول الاعضاء مظلة امنية ودفاعية كافية لتكون قادرة على اداء مهامها عالميا، وخاصة من قبل الولايات المتحدة.

4-ان الشرق الأوسط يمثل اكثر المناطق العالمية اهمية من حيث الموقع، واضطرابا من حيث الوضع السياسي والامني، وطالما ان المنطقة مجاورة لحدود الحلف الجنوبية، فانه لا يمكن تصور عدم تدخل الحلف لصياغة ما يمكن ان تستقر عليه المنطقة مستقبلا.

5-ان تدخل الحلف في المنطقة العربية يتيح للحلف ميدان مناورة واسع باتجاه قارات اسيا وافريقيا ومن ثم يمنحه مرونة عالمية.

6-ان الحلف سيكون قادر على امتلاك ميدان المناورة بوصفه اكبر القوى العالمية في الميدان العسكري، ومن ثم فانه لن تصاغ خرائط للتوازنات الدولية إلى الضد من مصالح دول الحلف، بحكم ان قدرات الاعضاء تحسب على اساس قدرات الحلف وليس على اساس قدرات منفردة.

وختاما، لقد تم تتناول ودراسة مسالة في غاية الاهمية الا وهي مكانة وادوار الحلف الأطلسي عالميا، وما يمكن ان يفعله الحلف في الشرق الأوسط استنادا إلى الاهمية التي تتطبع بها المنطقة عالميا، وما يمكن ان تقدمه للحلف من دعم لأداء مهامه في ضبط وتوجيه التوازن العالمي ليكون النظام الدولي ككل ملائما للدول الاعضاء في الحلف. وهذه النقطة يعد تناولها مهما في الحسابات السياسية والاكاديمية لأنها تعطي لنا تصور عن حركة القوة والتحالفات المحتملة، وخاصة ان بعضها لن تعف المنطقة من نتائجها، والتزاماتها.

وبذلك تكون الدراسة قد تعاملت مع مضمون المشكلة التي انطلقت منها، والمتعلقة بكون العالم يتجه إلى توازنات مختلفة عما هو قائم في العقدين الاول والثاني من هذا القرن، ستدفع القوى الأطلسية إلى صياغة إستراتيجيات لن تعف منها منطقة الشرق الأوسط عامة وبضمنه المنطقة العربية، وهو ما يدفع إلى الاهتمام الاكاديمي والسياسي بمخرجاتها وتأثيراتها المحتملة على هذه المنطقة.